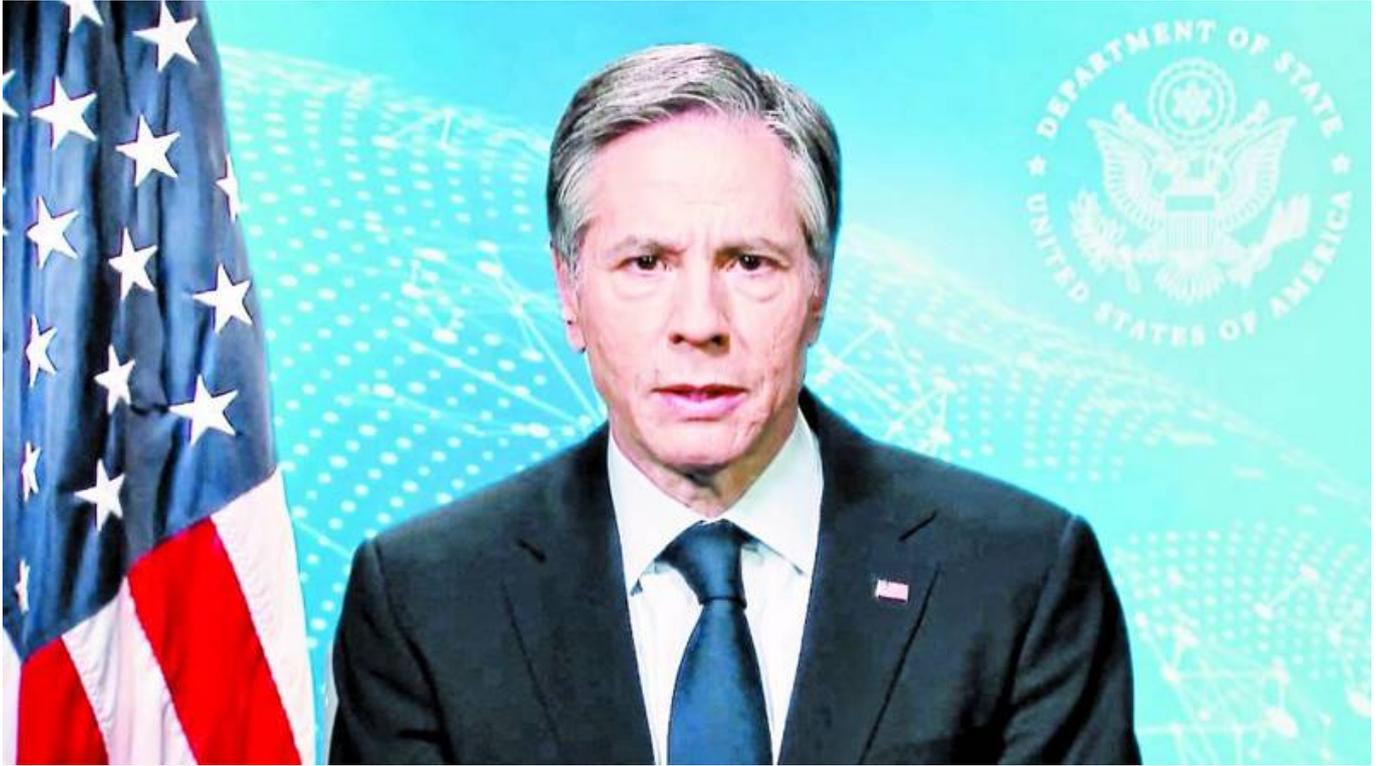


## بليكن يناقش مع عباس الحاجة إلى إصلاح داخل السلطة



أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية، أن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بليكن، ناقش ضرورة الإصلاح داخل السلطة الفلسطينية خلال مكالمة هاتفية الليلة قبل الماضية مع الرئيس محمود عباس، وذلك في خطوة جديدة صوب تعزيز العلاقات بين الجانبين، في وقت أعلن الجيش الإسرائيلي أنه علق مهام ضابطين لمدة عامين، وسيويخ ثالثاً بعد وفاة فلسطيني أمريكي مسن خلال اعتقاله في الضفة الغربية الشهر الماضي.

وفي إفادة للصحفيين مساء الاثنين، قال المتحدث باسم الخارجية الأمريكية نيد برايس، إن بليكن وعباس ناقشا «الحاجة إلى إصلاح داخل السلطة الفلسطينية». وأضاف أنهما ناقشا أيضاً «ضرورة تحسين نوعية حياة الشعب الفلسطيني بطرق ملموسة». وفي بيان عما تناولته المكالمة الهاتفية، لم يشر مكتب عباس لأي مناقشة حول الإصلاح داخل السلطة. وأفاد البيان بأن عباس أكد لبليكن «ضرورة وقف النشاطات الاستيطانية ووقف هجمات وإرهاب المستوطنين، وأهمية احترام الوضع التاريخي في الحرم الشريف ووقف طرد السكان الفلسطينيين من أحياء القدس، ووقف التنكيل بالأسرى واحتجاز الجثامين ووقف اقتطاع الضرائب وخنق الاقتصاد الفلسطيني».

من جهة أخرى، قال الجيش الإسرائيلي في تقرير إن وفاة عمر عبد المجيد أسعد في 12 يناير/كانون الثاني جاءت نتيجة «فشل أخلاقي وسوء اتخاذ القرار». وأثارت وفاة أسعد (78 عاماً) دعوات لإجراء تحقيق من وزارة الخارجية الأمريكية وأعضاء في الكونجرس من ولاية ويسكنسن، حيث عاش لعقود، وفقاً لمجلة «ميلووكي جورنال سنتينل». وتوفي أسعد بعد أن اعتقلته القوات الإسرائيلية في وقت متأخر من الليل أثناء عملية تفتيش أمني في قرية جلجليا شمال رام الله. وكشف تشريح للجثة قامت به السلطات الفلسطينية أنه توفي بنوبة قلبية نجمت عن ظروف اعتقال الجنود الإسرائيليين له، وفقاً لوكالة وفا الفلسطينية للأنباء. ونتيجة للتحقيق قال الجيش إنه «سيتم توبيخ قائد الكتيبة وسيتم تعليق مهام الضابطين، ولكن لن يتم تسريحهما من الجيش أو تجريدهما من رتبتهما، غير أنهما لن يخرجا من مناصب قيادية لمدة «عامين». واعتبر الجيش أن «قرار اعتقال عمر أسعد بدون حالة اشتباه أو معلومات استخباراتية كان باطلاً ومعيباً».

في غضون ذلك، شدد سامح شكري، وزير الخارجية المصري، خلال استقباله، جبريل الرجوب، أمين سر اللجنة المركزية لحركة فتح، على ضرورة تهيئة المناخ الملائم لإحياء مسار المفاوضات بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، مع دعم كافة سبل التحرك قداماً، لتحقيق ما يصبو إليه الشعب الفلسطيني الشقيق من حقوقه المشروعة، وصولاً إلى إقامة دولته المستقلة على حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لكافة مقررات الشرعية الدولية. (وكالات)